منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ: المفهومُ والوظيفةُ

■ د. علي فضل الله[1]

ملخّص

شـاعَ مصطلح منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ، في العقودِ الأخيرةِ، قُدِّم على أساسِ ارتباطه بالمجتمعـاتِ المتحـضِّرة، وتبنَّاه كثيرٌ منَ النُّخبِ، وتكرَّر في بيانـاتٍ أُمميَّةٍ ومحلِّيةٍ عدَّة. أمَّـا في الواقعِ، فقد أظهـرتِ التَّجربةُ أنَّ أداءَ هذه المنظَّماتِ كان محلَّ تسـاؤلٍ عن طبيعةِ طروحاتِها، ومصادرِ تمويلِها، ونوعيَّةِ تشابكِها مع مصالحِ الدول الغربيَّةِ الكبرى. بعد مرورِ وقـتٍ معتدٍّ به، بـاتَ ممكنًا الحكمُ على منظَّماتِ المجتمعِ المـدنيِّ، ومقدارِ الفائدةِ التي حقَّقتها في مجتمعاتِها، ونسبةِ الضَّررِ الذي تسبَّبت به.

في الإجمالِ، أمسـت هذه المنظَّماتُ عنوانًا برَّاقًا من جهة، ومضمونًا مشـكوكًا به، من جهـة أخرى. فلا يبقى أمامَها إلا خياران: إمَّا الانتماءُ إلى هُويَّةِ مجتمعِها، أو الانعتاقُ منه، نحو تبنِّي ثقافةِ «المستعمرين».

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدنيُّ، الوظيفة، المجتمعات الأهليَّة، الدَّولة.

1 - أستاذ حوزوي وجامعي من لبنان

المقدِّمة

إنَّ مصطلحَ «المجتمع المدني، رغمَ عدم كونِه مفهومًا جديدًا، «شاع على الألسُن في العقود القليلة الأخيرة، وإنْ تراجع استخدامه لصالح مصطلح «المنظَّمات غير الحكومية». يتحدَّث كثيرون عن المجتمع المدني، ويربطونه بالحداثة، والحوْكمة الرشيدة، وتحقيق التَّنمية، وترسيخ مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان، في ظلِّ تحدِّيات متنوِّعة تعاني منها المجتمعات السياسية في العالم. في الواقع، وككثير من المصطلحات المُلتبسة، لا بدَّ من تعريفها وتحديدها بدايةً، كي يُصار بعدها إلى الحكم عليها.

إنَّ المجتمع المدني هو المساحة الوسيطة بين الفرد والدَّولة، على أساس مُمأْسَس؛ حيث تلعب هذه المساحة دورًا فائق الأهمِّيّة في سير المجتمع نحو كفايته ونجاحه، مهما كانت التَّسمية المختارة له. في هذه المقالة المكثَّفة، نعرض مفهوم المجتمع المدني، ومنظَّماته، ووظيفته.

أوَّلًا: مفهومُ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ (CSOs)

عرَّفت الأمم المتَّحدة (UN DESA) منظَّمات المجتمع المدني بأنَّها "تشكِّل جزءًا لا يتجزَّأ من النِّظام السياسي والاجتماعي، وتمثِّل صوت المواطنين في صنع السِّياسات وتحقيق التنمية المستدامة[1]".

إنَّ المجتمع المدني هو الفضاء الذي يجتمع فيه الأفراد والجماعات، المستقلّ عن مؤسسات الدولة، ليعملوا بوجه طوعي ومنظَّم، من أجل خدمة قضايا ومصالح عامة، مثل: حقوق الإنسان، والبيئة، والتَّعليم، والعدالة، وغيرها، ويهدف إلى التعبير عن مصالحهم وقيمهم وممارسة حقوقهم

1 - Civil Society at the United Nations report, 2004, un.org.

المدنية والسياسية والاجتماعية، والإسهام في الرَّقابة على السُّلطة، وتعزيز المشاركة في الحياة العامة. وقد عرَّف البنك الدولي منظَّمات المجتمع المدني بأنَّها: "كيانات غير حكومية وغير ربحية تنشأ من إرادة الأفراد والمجتمعات، وتهدف إلى تعزيز التَّنمية، والحقوق، والحَوْكمة الرَّشيدة"[1].

وعليه، يتكوَّن المجتمع المدني من نحو تسع فئات، منها: الجمعيَّات والمنظَّمات، والنِّقابات المهنيَّة، والرَّوابط الشبابية والطالبية، والمنظَّمات الحقوقية، والمبادرات التطوُّعية والمجتمعية، والحركات الاجتماعية، ووسائل الإعلام المستقلَّة، ومؤسَّسات التَّعليم، وغيرها. ولا بدَّ من التمييز بين مصطلحين:

١. المجتمع المدني (Civil Society): وهو، كما ذكرنا، كلُّ ما بين الفرد والدولة من مؤسَّسات، وتشمل ما ورد أعلاه.

٢. المجتمع الأهلي (Communal Society): وهو يشمل البنى "التقليدية" أو العُرفيَّة، مثل العائلة والعشيرة، والقبيلة.

حيث إنَّ هناك من يخلط بين هذين المفهومين، فالأول أساسه التَّوافق التَّعاقدي بين الأشخاص، أما الثاني، فعصبيَّة الانتماء إليه هي رابطة الدم والقرابة. لكن، بالتأكيد، لا ينبغي الاستخفاف بالرابطة العصبية الأوليَّة في العَلاقات المجتمعية، فهي قويَّة وثابتة، قد تخبو قليلاً، لكنَّها تعود دومًا بكل قوَّة. ولدينا تجارب حديثة مُهمَّة، منها تجربة التنمويين في فيتنام؛ ففي حرب فيتنام الطويلة، بشقَّيها الفرنسي والأميركي (التي امتدَّت حتى ١٩ عامًا، وأدَّت إلى سقوط ملايين الضحايا)، حاول المفكِّرون الأميركيون تطويع المجتمع الفيتنامي الريفي، وفرضوا على قسمه الجنوبي بناء مؤسَّسات على النمط الغربي الذي لا يشبهه. حاول (ألموند- Almond) وغيره إجبار الفيتناميين على التعاون مع أجهزة حكومية أُسقطت عليهم من فوق، ولا تمثِّلهم في شيء. طوال سنوات، كان هناك سلطات ثلاث، وجيش "عصري"، وغيرها من العناوين، التي أريد لها أن تحقِّق بالفكر والمؤسَّسات ما عجزت عنه الحرب. فشلت التجربة تمامًا، وهذا ما دفع إلى إنشاء مدارس هيمنة فكرية مختلفة. وعندما دخل الأميركيون إلى أفغانستان عام ٢٠٠١، لم يكرِّروا الخطأ نفسه، وكانت اللويا جيرغا (Loya Jirga) بديلاً محليًّا أقرب إلى النموذج الأفغاني في الحكم.

1 - World Development Report, 1997, Worldbank.org.

من أهم الخصائص، المروَّج لها، للمجتمع المدني:

١. الاستقلال عن الدولة: يتميَّز المجتمع المدني باستقلاله عن السلطة السياسية الحاكمة، فهو غيرها؛ لأنَّه لا يشملها، بل في مكان ما، يبدو «المدني» هنا نقيض السلطة، يجابهها، ويتمرَّد عليها.

٢. الطوعيَّة والمبادرة الذاتيَّة: العمل التطوُّعي والخدمة المجتمعية هي من مزايا المجتمع المدني، في حال لم يتحوَّل إلى عمل منظَّمات مُمأسَس، يتحوَّل إلى إطار عمل. ومع ذلك، هو يشجِّع المبادرة الفردية، والربحية ضمن إطار مجتمعي، ويشجِّع على التطوُّع والتدريب والاستقطاب وغير ذلك.

٣. العمل من أجل الصالح العام: المجتمع المدني هو المجتمع العامل على سدِّ احتياجات الناس. بهذا اللحاظ، دوره مهمٌّ وضروري، أما في اعتبار آخر، فمتى ما تحوَّل عمله إلى إطار منظَّم، تظهر المصالح الخاصَّة، التي يفترض أن ينظِّمها القانون. في العموم، هناك دعاية واسعة للقطاع الخاصِّ في أدبيَّات النيوليبرالية، والتي لا زالت تتبناها المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٤. العمل ضمن الإطار القانوني: لأنَّه يوجد دولة وقانون، لا يمكن لعمل منظَّمات المجتمع المدني أن ينطلق إلا تحت سقف القوَّة القاهرة للقانون. هذا بالإجمال، لكن على مستوى المنظَّمات العاملة في الدول غير الكبرى، تختلف المعايير، فتراها تندفع للعمل في وجه القانون، مستفيدةً من غطاء خارجي قويٍّ ومستمرٍّ.

٥. احترام التعدُّد والاختلاف: في الظاهر، يفترض أن تعبِّر منظمات المجتمع المدني عن المجتمع نفسه، وليس عن فئة متغرِّبة فيه. لذلك، من المهم أن تسعى هذه المنظمات لتُبرز التعدُّد لدى العاملين فيها، واحترام اختلافاتهم، وعدم الممانعة في ذلك.

٦. المشاركة والرقابة والمساءلة: تلعب هذه المنظَّمات أدوارًا واضحة في التأثير في السلطات، من خلال تكوين جماعات تدفع إلى تحقيق البرامج الاجتماعية التي تأخذها على عاتقها. لذا، في كثير من الأحيان، نجد أن مشاريع قوانين مقدَّمة إلى برلمانات الدول منشؤها هذه المنظَّمات التي تعمل عليها بدقة، وتروِّج لها، من أجل إقرارها. كذلك، تتمتَّع بعض هذه المنظمات، لا سيما المموَّلة منها، بقدرات إعلامية

ملموسة، فتطلق الحملات الدعائية، وتصوغ الرأي العام الذي غالبًا ما يعجز عن فهم هذه الحملات ومواجهتها. لذلك، لدى بعض هذه المنظَّمات قدرات مساءلة، وملاحقة، وتتبُّع، ورقابة، وتأثير لا يخفى.

يرى بعض الباحثين، أن منظَّمات المجتمع المدني لها أهمية كبيرة، في زمننا الحالي، ويجد أن هذه الأهمِّية تنطلق ممَّا يأتي:

١. تعزِّز الديمقراطية: بغضِّ النظر عن تقويم نظرية «الديمقراطية» في الحكم، فإنَّ تعدُّد الآراء في المجتمع، وتأمين قناة مجتمعية للناس في التأثير في السلطة، وإتاحة المجال لصناعة الأطر للمزيد من المشاركة السياسية، يسهم في تعزيز «حكم الشعب بالشعب».

٢. تمُثِّل صوت الناس في مواجهة السلطة: تبعًا لما سبق، إن تفعيل المؤسَّسات الوسيطة في المجتمع سيؤدِّي إلى تكاثر اللاعبين في المجال العام، وإسهامهم في مراكمة رأي عام ضاغط على الدولة.

٣. تُسهم في التنمية المستدامة: عند تحسين العلاقة بين المجتمع والدولة، فإنَّ جهود التنمية تصبح أكثر فعاليَّة وسلاسة، خصوصًا إذا شاركت أعداد كبيرة من الناس في الأعمال التطوُّعية والخدمية، ورفعوا أصواتهم عاليًا من أجل ما يريدون تحقيقه.

٤. تُراقب أداء الحكومة وتكافح الفساد: إنَّ وجود منظَّمات مجتمع مدني ناشطة يجعل الحكومات أكثر حذرًا في ارتكاب الأخطاء والوقوع في أفخاخ الفساد. فالرقابة هنا مهمة في مكافحة الفساد، وعدم التشجيع عليه -على فرض أن هذه المنظَّمات نفسها هي غير فاسدة، أو أنَّها فعلاً مستقلَّة-.

٥. تنشر الوعي والحقوق: كلُّ تفعيل لانخراط المجتمع في العمل العام مفيد في رفع درجة الوعي والالتفات للحقوق والواجبات التي يتمتَّع أو يلتزم بها الجميع. أمَّا تغييب الناس عن الممارسة السياسية والمجتمعية، وتجريم العمل السياسي، وإيكال المَهام كلِّها إلى مركز سلطويٍّ واحد، فهو يدمِّر المجتمع، ويجعله يتآكل مع مرور الوقت.

من هنا، فإن منظَّمات المجتمع المدني هي مؤسَّسات غير حكومية، يؤسسها المواطنون أو جهات مستقلَّة من أجل التعبير عن مصالحهم، والدفاع عن حقوقهم، وتنظيم جهودهم من أجل

التغيـير في المجتمع. وهي تهدف إلى تعزيز المشـاركة المجتمعية، والدفاع عن حقوق أفرادها ومصالحهم، وتقديـم خدمات اجتماعية وتنمويَّة، ونشر الوعي والتثقيف، ومراقبة السياسـات الحكومية وتعزيز المساءلة. وهناك أمثلة كثيرة عن هذه المنظَّمات في العالم، منها منظَّمة العفو الدولية (Amnesty International)، والصليب الأحمر الدولي، وجمعيات حقوق الإنسـان، والحركات المناهضة للعولمة، وغيرها.

مـن المفيد هنـا، المرور على تمييز سريع بـين منظَّمات المجتمع المـدني (CSO's)، وبين المنظَّمات غير الحكومية (NGO's)؛ حيث إنَّ منظَّمات المجتمع المدني أوسع نطاقًا، وتشمل جميع الصور التنظيمية، والمبادرات التي تنشـأ خارج إطار الدولة والسـوق، وتشمل مجموعة واسـعة من الأطر، وقد تشـمل كيانات غير رسـمية، وتمويلها قد يكون تطوُّعيًّا أكثر، واتصالها بالمجتمـع أوثق. أما المنظَّمات غير الحكومية، فهي نوع فرعيٌّ من منظَّمات المجتمع المدني، يعمل في مشاريع محدَّدة، ويشمل المنظَّمات المسجَّلة رسميًّا، بتمويل خارجي عادةً، والتي تنفِّذ برامج معيَّنة، وقد تكون منفصلة عن المجتمع وحاجاته.

ثانيًا: نظريَّاتُ المجتمعِ المدنيِّ قديمًا وحديثًا

ثمَّة فكرة رئيسـة شـغلت بال النخب الإغريقية، وهي التمييز بين "المدينة – الدولة" (City-state) التي استشـعروا قوَّتها، وبين البرابرة الذين لم ينتموا إلى وطن منظَّم. في المدن اليونانية، تراكمت أسباب قوَّة المصالح المشتركة خلقت بيئة خصبة للنقاش الفكري والفلسفي، ما زال أثره قائمًا حتَّى اليوم. وقد نحا كثير من الكتَّاب إلى الترويج لنموذج أثينا، في مقابل التعريض بنموذج أسـبارطة ذي الطبيعة العسـكرية. أما في الواقع، فإن الأثينيِّين لم يقصِّروا في الأعمال الحربية، ولدينا حالة ميليا الشهيرة، والتي تشير إلى طبيعة العَلاقات بين المدن اليونانية.

في ميليا، الحليفة لأسـبارطة، حصلت معركة عسكرية مهمَّة، عندما هاجمها الجيش الأثينيُّ. انتظـر الميليُّون وصـول النجدة الأسـبارطيَّة، لكنَّها تأخَّـرت. الخيارات كانت محـدودة، فإمَّا الاستسـلام أو المذبحـة. فضَّلوا هم البطولة، فقضى عليهم الأثينيُّون. هـذه الحادثة كان لها أثر مهمٌّ في الدراسات العسكرية، واستنتج منها الكاتب الأميركي (مايكل والزر-Michael Walzer) الحالات الثلاث التي يمكن من خلالها وصف الحرب بأنَّها عادلة، وهي عند التعرُّض لهجوم،

أو وجود تهديد بهجوم، أو دعم من يتعرَّض لهجوم[١].

في الـروح المدنية، أي المنسـوبة إلى المدينـة اليونانية، جرى الالتفـات إلى أهمية الترويج للصالح العام، وأولويَّته على المصالح الخاصَّة التي لو جرى التركيز عليها في المجتمع، لأدَّت إلى الفسـاد المـدني، وإلى هزيمة الدولة عسـكريًّا. وقـد أدرك (بيركليـس -Pericles) "إدراكًا مبـاشرًا القوَّة التي يمكن أن تكون عليها الروح المدنية (Civic)»[٢]. فمن خلال العمل والنقاش الجماعي، يمكـن إدراك المصلحة العامة، وهذا يصح جزئيًّا، في الأمـور التنظيمية. وقد جادل (سقراط-Socrates) في خطورة المصلحة الخاصة، وأنَّها لن تكون سببًا في قيام المجتمع وإدراك السـعادة. وتحدَّث (أفلاطون-Plato) عن أزمة الفكر السـياسي، وأشـار إلى أن أبرز ما يواجهه هو الفسـاد والتحلُّل، وقد عانى منهما الأثينيُّون كثيراً. فلم تقم قائمة للمجتمع المدني كما كان مرغوبًا، إلا لمرَّات قليلة، وهو حال الأمم كلِّها.

من أعمق مشـاكل المدينة كانت قوَّة المصالح الخاصة التي لم تنجح الاقتراحات في حلِّها، وأدَّت لانتشار الفوضى، وعدم قيام الدولة بوظيفتها. واعتبر (أرسطو-Aristotle) أن الدولة ليست المجـال الوحيد الذي تتحقَّق فيه للبـشر حياتهم الخُلُقية، وهذه نقطـة انطلاق لفكرة منظَّمات المجتمع المدني.

وفَّرت الديانة المسيحية لأتباعها انتماءً خاصًّا بهم، وأصبحت الرعيَّة تشكيلاً اجتماعيًّا يجمعه الإيمان بالكنيسة. وإلى جانب الدولة، نشأ لاعب جديد، غير دولتِيٍّ، لكنَّه قويٌّ ومتماسك وذو هرميَّة أكليركيَّة واضحة. وخلال ألف عام بعد سـقوط روما، صنعت الكنيسـة جماعات مغايرة للتنظيـم الطبقي الهرمي في الغرب، وإن كانت اندمجت في لعبته في العصور المظلمة، إلى حدٍّ بات البابا مقرِّرًا سياسيًّا مهمًّا للملوك، واستمرَّ هذا الحال حتى وِسْتفالْيا عام ١٦٤٨، وبالتحديد حتى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩.

في الأساس، لم تعتنِ الكنيسة بالدولة، واعتبرتها شأنًا دنيويًّا خاصًّا، وهذا اختلاف جوهري عن الإسلام، بوصفه دينًا تشمل أحكامه التكليفيَّة الوقائع كلَّها، ومنها السياسية. فكان ما لقيصر لقيصر (Render unto Caeser)، رغم انخراط السـلطة المسيحية في العمل السياسي لقرون، من باب

١ - راجع: علي فضل الله: الحرب العادلة في قانون النزاعات المسلحة، ص٦٦.
٢ - جون إهرنبرغ: المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ص٣٠.

الهيمنة والنفوذ المعروفَين. وعقب اعتناق قسطنطين للمسيحية، صارت الإمبراطورية مقدَّسة، وباتت الدولة تمارس مهامَّ طقسيَّة، وتبادلها الكنيسة بمنح الشرعية والمشروعية. فأصبحت المسيحية أساس التماسك السياسي، واستبدلت إعمال العقل بإلغائه؛ وفق تفسير خاصٍّ للإيمان والطاعة. وأكَّدت أن الخلاص لا يكون إلا بالاستناد إلى "المدينة السماوية"، كما يصف القديس (أوغسطين-Augustine)، وليس "المدينة الأرضية". فالمجتمع المدني، وفق هذه الرؤية، مليء بالخطايا ومدنَّس، ولا بدَّ له من الانعتاق من هذه الصفة من خلال التعلُّق باللَّه. فتكون مَهمَّة الدولة هي مساعدة الكنيسة على خلاص البشر، وعليها استخدام عنفها من أجل خدمة المسيح. وفي زمن (توما الأكويني- Thomas Aquinas)، "كان تدفُّق العلم العربي – الأرسطي يثير ردَّ فعل عنيف داخل الكنيسة"، كما يقول (جون إهرنبرغ-John Ehrenberg)[1]، وكانت الأسئلة العقلانية وتطوُّر العلوم تخلق مشاكلَ للنمط الكنسي المهيمن. فأعيد الاعتبار للسياسة، وأيضًا للمدينة، كونها مصداقًا عمليًّا على العمل السياسي المطلوب. وشدَّد (الأكويني) على أن علم السياسة هو العلم الأنبل والأهمُّ بين العلوم التطبيقيَّة كلِّها، وهذه مصالحة لافتة مع الفكر اليوناني القديم.

وبالانتقال إلى زمن الفيلسوف الألماني (جورج هيغل-Georg Hegel)، فقد وجد أن المجتمع المدني هو مرحلة وسطى بين العائلة والدولة؛ حيث يتفاعل الأفراد باعتبارهم مواطنين يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية في إطار القوانين. أمَّا (جان جاك روسُّو-Jean-Jacques Rousseau)، الكاتب الفرنسي المميَّز، فقد طرح تعريفًا للمجتمع المدني، يفيد بأنَّه الحالة التي يتوافق فيها الأفراد سويًّا على عقد اجتماعي، يتنازلون فيه عن جزء من حرِّياتهم، لصالح حاكمٍ ما، ويقوم بمهامَّ محدَّدة، ولا يُسمح له بتجاوزه، وإلَّا يُعزل؛ إذ قبل هذا العقد، عاش الإنسان، بخلفيَّته الخيِّرة، في طور طبيعي، لكن مع بروز الملكيَّة الخاصَّة، ظهر التنازع، ولم يجد (روسُّو) حاكمًا معصومًا يقود البشر، كما قال، فكان البديل هو تأسيس مجتمع مدني تُستبدل فيه الحرِّيات الطبيعية بحرِّيات مدنية، وهي التي تنظِّمها القوانين التي يكون مصدرها الشعب، وفق هذه النظرية. أما (توماس هوبس-Thomas Hobbes)، فعلى النقيض من (روسُّو)، ينطلق من نظرته السلبية لطبيعة الإنسان؛ ليفترض عقدًا اجتماعيًّا يتخلَّى الشعب بموجبه عن حقوقه كلِّها للحاكم، لكي يتمكَّن الأخير من فرض الأمن والاستقرار وتحقيق المطلوب من وظيفته على مستوى الأمة.

١ - جون إهرنبرغ: المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ص١٠٤.

وقد تطـوَّرت الأفكار، تدريجيًّا، عن المجتمع المدني، فعرَّفـه (أنطونيو غرامشي- Antonio Gramsci) بأنَّه "الميدان الذي تُمارس فيـه الهيمنة الأيديولوجية، وهو المكان الذي يجري فيه بناء القبول الاجتماعي للنظام الحاكم عبر المؤسَّسـات الثقافية والتعليمية والإعلامية[١]". وهذا التعريف مفهوم في سياق فلسفة (غرامشي)، ونظرته عن دور الدولة المهيمن. في المقابل، عرَّف (ألكسي دي توكفيل-Alexis de Tocqueville)، المجتمع المدني بأنه "فضاء الأفراد والمنظَّمات المستقلَّة التي تمكِّن الناس من الدفاع عن مصالحهم الخاصة، والتعبير عن آرائهم خارج سيطرة الدولـة[٢]". واعتبر (دي توكفيل) أنَّ العلائق التي تربط المواطنين بعضهم ببعض خارج الدولة، تشكل قوَّة لا تقلُّ أهميَّة عن قوَّة الدولة ذاتها.

وهنا نلاحظ الفارق بين التعريفين، ومردُّه إلى التمايز في الرؤية بين من يرى أن "الديمقراطية"، كالتي مدحها (دي توكفيل) في كتابه عن الديمقراطية في أميركا، هي الحلُّ المنشـود، وبين من يعتبر أن الطبقة المسيطرة في المجتمع تستخدم كل الوسائل للتحكُّم به تحت مسمَّيات متنوِّعة.

على النسـق نفسـه سـار المفكِّرون الأميركيُّون، فعرَّف (جون راولز-John Rawls) المجتمع المـدني بأنه "المجال الذي يسـتطيع فيه الأفراد والمنظَّمات العمل بحرية للإسـهام في صياغة حيـاة عامة عادلة[٣]". ومن المعروف أن (راولز) صاحب نظرية معاصرة في العدالة، وهي نظرية متعالية بالمعنى الفلسفي، ويعتقد أن العدل ممكن تحقيقه بتَمامِه. لكن، هل المجتمع المدني، بالتوصيف الغربي، يسهم فعلاً في ذلك؟

وقد تحدَّث (روبرت دال-Robert Dahl) عن علاقـة المجتمع المدني بالديمقراطية؛ حيث أكّـد أن "وجود مجتمع مـدني قوي هو شرط ضروري للديمقراطية الحقيقيـة؛ لأنَّه يوفِّر قنوات متعدِّدة للمشاركة السياسية بخلاف الدولة."[٤] وهذا يعيدنا إلى مصطلح "الفساد المدني" الذي اسـتُخدم في وقت سـابق، فمن يضمن أن تسـلم منظَّمات المجتمع المدني من الفساد، وأن لا تحصل التسويات بين أنظمة ذات قالب ديمقراطي، وبين الجهات النافذة في المجتمع؟

1 - Antonio Gramsci: Selections from the Prison Notebooks, pp53-54.

2 - Alexis de Tocqueville: Democracy in America, p630.

3 - John Rawls: Political Liberalism, p137.

4 - Robert Dahl: Polyarchy: Participation and Opposition, pp2-3.

وبموازاة ذلك، يعتقد (فرانسيس فوكوياما-Francis Fukuyama) أن "رأس المال الاجتماعي، المتمثِّل في الشبكات الاجتماعية وروابط الثقة، هو الأساس الذي يقوم عليه المجتمع المدني القوي[1]". وهنا يركِّز صاحب مقولة "نهاية التاريخ" التي تراجع عنها لاحقًا، على الجانب الاجتماعي، وهو يحمل جنسية بلده الذي تتفكَّك فيه شبكات المجتمع، والغارق في أزمات الهُويَّة، في الولايات المتحدة. أمَّا (جوزف ناي-Joseph Nye)، البارز في البلد ذاته، فينتقل إلى مستوى مغاير في فهم المجتمع المدني، قائلاً: "القوَّة الناعمة للمجتمع المدني تبرز في قدرة المنظَّمات غير الحكومية على التأثير في السياسات الدولية، دون استخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية[2]". وهنا تضمحلُّ صفة الاستقلالية لمنظَّمات المجتمع المدني، فتصبح وسيلة من وسائل ممارسة النفوذ السياسي للحكومات، وهذا ما حصل طوال الوقت.

ثالثًا: وظائفُ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ

بحسب السرد الأكاديمي، تؤدِّي منظَّمات المجتمع المدني وظائف رئيسة عدَّة، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١. **التمثيل والمناصرة:** تعبِّر منظَّمات المجتمع المدني عن مصالح المواطنين، لا سيما الفئات الضعيفة والمهمَّشة، وتدافع عن حقوقهم.
٢. **الرقابة والمساءلة:** تراقب منظَّمات المجتمع المدني أداء الحكومة والمؤسَّسات العامة، وتسعى لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.
٣. **الخدمة والتنمية:** تعمل منظَّمات المجتمع المدني على توفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، خصوصًا في المناطق التي تعاني ضعف البنية التحتية.
٤. **التثقيف والتوعية:** تهتمُّ هذه المنظَّمات بنشر الوعي بالقضايا الحقوقية والمجتمعية، وتعزيز ثقافة المواطنة.
٥. **بناء التماسك الاجتماعي:** تُظهر هذه المنظَّمات سعيًا إلى تعزيز الثقة بين فئات المجتمع المختلفة، وخلق شبكات تضامن، كما تفعل الحركات التطوُّعية.

1 - Francis Fukuyama: Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity, p3.

2 - Joseph Nye: Soft Power: The Means to Success in World Politics, p22.

مـن هنا، يُفـترض أن تعمل منظَّمات المجتمـع المدني على جَسْر الهـوَّة بين المواطن وبين الدولة. في الأسـاس، لا تسـتطيع أيُّ دولة أن تتابع أو تسـدَّ أو تؤمِّن حاجـات المجتمع كلّها. فالنـاس لديهم مطالب لا تنتهـي، والموارد محدودة، وهناك دومًا تغـيرٌّ في الظروف والطلبات والكفايات والآمال. لذلك، فإنَّ أيَّ جهد يسـهم في سدِّ هذه الثغرات هو أمر مهمٌّ، وكلُّ منظومة فكرية تُسهم في دفع الناس والمجموعات للقيام بمشاريع مساندة للمجتمع، فهي منظومة تعمل في الاتجاه الصحيح. قد يتَّخذ هذا الأمر أشـكالاً كثيرة، فالمساعدة ممكن أن تكون بالمال، أو الجهـد، أو الوقت، أو الخبرة، أو العلم، أو الكلمة، أو غيرها. فيـبرز مفهوم التكافل والتضامن الاجتماعيَّيْن، وتظهر قيمة خدمة الناس، وتعلو أهمِّية التطوُّع. حينها، تكون وظيفة هذه الجهود الوسيطة والمستقلَّة شدَّ أواصر المجتمع، ومساعدةَ الفئات الأضعف، والدعمَ المتبادل، وتوفيرَ قنوات للمشاركة، وردَّ الجميل دون خوف من عدوى الحاجة.

وفي الميدان السـياسي، إن العمل الجماعي أفعل من المبادرات الفردية. حينها، كل جماعة ضغط يمكن أن تخلق حافزاً للسـلطة السياسـية؛ لكي تهتم أو تغيِّر أو تعدِّل أو توافق على فكرة مطلوبة لفئة من الناس. هذا النوع من تفعيل المشـاركة السياسـية هو أمر مفيد، ويرفع مسـتوى الشعور بالمسؤولية لدى الجميع، بشرط وجود قوانين نافذة ومطبَّقة وعادلة.

في الواقع، بدا أن الفاعلين السياسـيِّين في الغرب اسـتبدلوا رهانهم على الأحزاب السياسية في البلـدان الأخرى، بدعم مؤسَّـسي لمنظَّمات المجتمع المدني؛ وذلك لأنهـم قرَّروا أن هذه المنظَّمات سهلة الاسـتيلاد، وأكثر نشـاطًا وحيويَّة، وأقل تكلُّفًا من الأحزاب التقليدية، وأقرب إلى عقليـة الشـباب، ولا تحتاج إلى دعم متواصـل وكبير، ويمكن التخلِّي عنها ببسـاطة، وبناء غيرها. وقد شـهد العالم، في العقود الثلاثة الأخيرة انتشارًا لظاهرة هذه المنظَّمات، لا سيما في بعض المجتمعات الواقعة على خطوط الصَّدع السـياسي والأمنـي. فالنموذج الأوكراني لافت في هذا الإطار، فأوكرانيا دينيًّا مسـيحية، ومذهبيًّا أرثوذوكسـية، وقوميًّا سْلافيَّة، ولغتها الرسمية قريبة جدًا من الروسية، والتاريخ مشترك مع جارتها الشرقية، مع وجود روسي كبير فيها، عدا عن سـائر الوشائج الأخرى التي تجمع بين البلدين. كان مدهشًـا بشكل كبير تمكُّن الأميركيين من اختراق هذا المجتمع، وصناعة العداء فيه تجاه الروسي، من خلال دعم إنشـاء هذه المنظَّمات بالمليارات، كما صرَّح (جون كيري-John Kerry) مرَّة، وهو وزير الخارجية الأميركي الأسـبق.

استطاعوا فصل أوكرانيا عن روسيا، حتى مذهبيًّا، فاستقلَّت كنيسة كييف عن كنيسة موسكو، واتخذت الحكومة الأوكرانية قرارات عجيبة ضد الثوابت الأرثوذوكسية، دون معارضة وازنة في الداخل.

هذا النموذج وغيره، يشير إلى وظائف واقعية مختلفة لمنظَّمات المجتمع المدني، وهي الاختراق المجتمعي بأبعاده الثقافية والأمنية والاقتصادية والسياسية وسواها. من هنا، اتخذت كثيرٌ من الدول مواقفَ سلبية من هذه المنظَّمات، وسعت إلى تقنين حركتها، ومراقبة تمويلها، والحذر من استغلالها لتحقيق سياسات دول أجنبية.

رابعًا: الانتقاداتُ الموجَّهةُ لمنظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ

وُجِّهت انتقادات عدَّة لفكرة منظَّمات المجتمع المدنيِ وتجربتها، يمكن عرضها، باختصار، وفق الآتي:

١. التجزئة والطبقيَّة (الطابع النُّخبويُّ): كثيراً ما تمثِّل منظَّمات المجتمع المدني الطبقات الوسطى أو العليا في المجتمع، وليس الطبقة الفقيرة أو الضعيفة. فتجري إدارتها من أشخاص مقتدرين ماليًّا، وربما يكونون منفصلين عن واقع الفئات المهمَّشة أو الأكثر حاجة للإعانة.

٢. الأيديولوجيا والهيمنة: يرى بعض الباحثين أن هذه المنظَّمات ليست سوى وسيلة لبثِّ أفكار الطبقات الغنية والمالكة؛ حيث يهيمنون على المجتمع من خلالها، بهدف إدامة سلطتهم.

٣. الانتقادات الليبرالية: يتخوَّف بعض المراقبين من استخدام منظَّمات المجتمع المدني من أجل تقليص دور الدولة في حماية الحقوق الأساس التي يتمتَّع بها الناس، الأمر الذي يؤدِّي إلى الإضرار بالفئات الأضعف.

٤. المجتمع المدني والاقتصاد السياسي: في ظل هيمنة الرأسمالية على كل شيء، وتسليع كل شيء، تصبح منظَّمات المجتمع المدني مجرَّد وسيلة إضافية لتمكين أصحاب المال والسلطة، والدعاية لهم.

٥. المجتمع المدني والتمويل الخارجي: يتورَّط كثير من هذه المنظَّمات بالحصول على

الدعم الأجنبي، ومَن يدفع يأمر ويوجهه. يثير هذا الواقع أسئلة كثيرة عن استقلالية هذه المنظَّمات، وصدق نواياها.

٦. الابتعاد عن العمل المجتمعي الحقيقي: تتشاغل أغلب هذه المنظَّمات بأنشطة مكرَّرة وبسيطة، كالورش والمؤتمرات، دون أيِّ تأثير فعلي على الأرض. هنا، يصبح هدف بعض القائمين على هذه الأنشطة استجلاب التمويل، والإثراء على حسابه، وليس القيام بالمهامِّ الحقيقية التي تفيد الناس.

٧. التشرذُم والانقسام: تعاني بعض المنظَّمات، إن لم يكن أغلبها، من التباعد والاختلافات فيما بينها، فلا تتعاون مع بعضها بعضًا، الأمر الذي يضعف فعاليَّتها.

٨. غياب المساءلة الداخلية: كثير من هذه المنظَّمات غير شفَّافة، ولا تخضع للتحقيق عن حركتها وعلاقاتها ومصاريفها، عدا عن مداخيلها، فلا تنشر تقارير مالية دورية.

٩. الاستخدام السياسي أو الأيديولوجي: تُستخدم -أحيانًا- هذه المنظمات بوصفها غطاء لأحزاب سياسية، أو أجهزة مخابرات، أو كأذرع لمنظمات أكبر وأوسع، ذات أهداف مشبوهة أو خطيرة. هذا عدا عن عمليَّات تجنيد تجري داخلها، أو نشر أفكار مسمومة وخطيرة تصيب الشباب أو مفاهيم الستر والاختلاط وغيرها.

١٠. الازدواجية مع الدولة: في بعض الدول، تقوم الدولة بإنشاء منظمات تتبع لها، من أجل إظهار التنوُّع، أو لمواجهة منظمات أخرى، ويُطلق على هذه المنظمات تسمية: بـ«المجتمع المدني الرسمي» أو GONGO's أو (Government-Organized).

١١. التلاعب بوهم المدنية والحداثة: كما سبقت الإشارة، تتلاعب بعض المنظمات بعقول الناس الذين لا يلتفتون إلى أن خلف كلمة "مدنية" البرَّاقة، هناك أفكار ومشاريع ومبادرات سامَّة. فيقع بعضهم ضحية توهُّم الصفاء في النيَّة لدى هذه المنظمات، ويتبنَّى خطابها المعادي لقيم المجتمع المحليِّ، تحت عنوان الحداثة والمدنية.

١٢. الترويج لقيم غربية حصرًا: يُلاحظ، على نطاق واسع، أنَّ أغلب هذه المنظمات تتبنَّى قيم الغرب، حتى في تطرُّفه في بعضها، كالشذوذ والربا والاحتلال والنهب. وهناك حاجة واسعة لمنظمات محلِّية أصيلة ومستقلّة.

بالنسبة لاعتماد كثير من هذه المنظَّمات على التمويل الأجنبي، فهو يهدِّد استقلاليتها، ويثير مخاوفَ من تبنِّيها لأهداف دول معادية. وتشير تصريحات علنيَّة لقادة أجانب، ودراسات معروفة، إلى هذا الواقع بوضوح. إن حاجة منظَّمات المجتمع المدني إلى دوام التمويل يضعف قدراتها، فيسعى بعضها إلى تنويع مصادر تمويلها، وهذه مَهمَّة صعبة. كما يطرح هذا الأمر إشكالية المساءلة والمحاسبة، وهو ما يؤدِّي إلى تراجع ثقة الناس بها. وهناك ظاهرة معروفة للمتابعين، وهي تعمُّد بعض منتهزي الفرص تأسيسَ منظَّمة معيَّنة، لحصد الأموال، وتكوين ثروة، ثم الهروب بالأموال، وهذه طريقة مارسها بعضهم، وأضرَّت بالجهات المانحة. وهو ما يدفع بعض الدول للتوقف عن دفع الأموال بلا تدقيق.

ممَّا لا شك فيه، أن المال هنا يؤثر في استقلالية القرار، ويشعل صراعًا بين المنظَّمات لكسبه، ويوقعها في تكرار الأنشطة والمبادرات. كما أنه يشكِّل عبئًا إداريًّا على القائمين على هذه المنظمات، بسبب السعي الدائم إلى كتابة تقارير ترضي المموِّلين. فيشكِّل ذلك كلِّه ضربًا للسيادة الوطنية للبلدان، ويفكِّك النسيج الاجتماعي، ويفتعل خروقات استخبارية في الوطن، وينفِّذ مخطَّات خفيَّة لقوى خارجية، وهو ما ينبغي مكافحته بالقانون.

خامسًا: منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ في العالمِ الإسلاميِّ

لم يُستخدم مصطلح «مدني» في الإسلام، إلا نسبةً إلى المدينة المنورة، وهو وصف اختص بالآيات المدنيَّة، على تنوُّع آراء علماء القرآن في ذلك، أو للرواة ممن تحدَّروا من يثرب. في المقابل، استُخدمت مصطلحات أخرى، كالأمَّة، والشيعة، والقِطَع، والحَواريِّين، والقبيلة، والفخذ، والأخوان، وغيرها. أمَّا في التاريخ الحديث، فقد تفاوتت أدوار هذه المنظَّمات التي شهدت ازدهارًا في بعض الدول مثل تونس، والمغرب، وإندونيسيا، ولبنان؛ حيث سُمح بقدر من الحرية للمجتمع المدني، وتمكَّنت المنظَّمات من أداء أدوار فعَّالة، أمَّا في دول أخرى، فتُواجَه هذه المنظَّمات قيودًا قانونية، أو يُشتبه بارتباطها بمخطَّطات خارجية، ما يَعوق استقلاليتها. ويُلاحَظ أن بعض منظمات المجتمع المدني في العالم الإسلامي تنبثق من خلفية إسلامية أو تعتمد على قيم التكافل والعدالة، وقد ارتبط بعضها بالعمل الخيري، مثل: جمعيات الزكاة، والمؤسَّسات الوقفيَّة، ومنظَّمات الإغاثة الإسلامية.

أبرز المشاكل التي تواجِه هذه المنظَّمات في العالم الإسلامي هي التمويل الأجنبي والاتهامات بالـولاء للخارج، والتضييق القانوني والبيروقراطية، وضعـف التعاون والعمل الفريقي، ونقص التدريب والاحتراف المؤسـسي. لكن هناك ملاحظة مهمَّة، وهي التوسُّـع الفائق في عدد هذه المؤسَّسات، خصوصًا في الأزمات والحروب. ففي العراق، حصل تضخُّم هائل في أعداد هذه المنظَّمات بعد ٢٠٠٣، وفي لبنان، زاد عددها بشكل لافت في السنوات الأخيرة، وكذلك الأمر في سـورية مؤخَّرًا، ومصر سابقًا، وتركيا وماليزيا وغيرها. ليس بريئًا عمل أغلب هذه المنظمات بحسب الأرقام والمعطيات.

أما في الفكر الإسلامي، فبرز عدد من العلماء المسلمين، ومنهم (ابن خلدون) الذي استغرق في تحليل المجتمعـات، وعرَّف «العصبية» بوصفها أسـاس التضامـن الاجتماعي الذي يبني المجتمعات القويَّة. وقد بحَث في شـأن الدولة، وعَلاقتها بالقبيلة، وأدوار المؤسَّسات المتنوِّعة في بناء هذه الدولة. أمَّا في العصر الحديث، فظهر عدد من الكتَّاب الذين تأثَّروا بالثقافية الغربية الـواردة، وربطوا المجتمع المـدني بالديمقراطية والتنمية، مثل (محمـد أركون) و(محمد عابد الجابـري) اللذين رأيَا في المجتمع المدني إطارًا مهمًّا لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسـان في المجتمعات الإسلامية.

في المقابـل، برز مفكِّرون آخرون حـذَّروا من تطبيق المفاهيم الغربية، مثل (سـيد قطب) أو (حميد الأنصاري) اللذين رأيا أن المجتمع المدني يجب أن يُبنى على أسـاسِ القيم الإسلامية، وأكَّدوا على أهمِّية القيم الدينية في تشـكيل روابـط المجتمع. وهناك مفكِّرون ركَّزوا على أهمِّية المؤسَّسات الاجتماعية التقليدية، وأبرزهم (طه عبد الرحمن) الذي رأى أن المجتمع المدني في العالم الإسلامي يجب أن ينبع من القيم الدينية والخُلُقية، مع تعزيز العمل الخيري والتضامني.

وقد سبق القول، إن الإسلام، بحسب المقاربة القانونية لمصطلح «مدني»، هو كذلك، بمعنى تعاقـدي، وليس بالمعنى الذي يسـوِّق له بعضهم؛ باعتبار المدني يقـع مقابل الديني، وهو غير صحيح؛ لأنَّ مُراد مَن أشـاعوا هذا المعنى في أوروبا هو مواجهة الكنيسـة فقط، فتكون الأديان الأخرى معفيَّة من الخصوصية الأوروبية المسيحية بالمعنى المنهجي، لخطأ التعميم. وقد تناول علماء كبار في الإسلام، حديثًا، جوانب من هذا الموضوع، وفق المنظور الإسلامي.

أشار (السـيد محمد حسين الطباطبائي) إلى أن تكوين المجتمع لا يكون بتشكيل مؤسَّسات

فقــط، بل يجب أن يرتكز على المبادئ الخُلُقيــة والتوحيدية التي توحِّد الأفراد في وحدة روحية ومجتمعيــة[1]. فــإنَّ الصفات العامة للمجتمع، وفــق هذه المنهجية، أولى من تأســيس إدارات شــكلية، يســهل اختراقها، بســبب غياب الصفات الفاضلة نفســها، وهذا بحث مهم، ليس هنا موقعه. ويقول (الســيد محمد باقر الصدر) إن بناء المجتمع المدني الإســلامي يتطلَّب تأسيس نظام اجتماعي يوازن بين الحقوق الفردية والجماعية، ويعتمد على القيم الإســلامية التي تحكم العلاقات بين الناس والدولة. فالإسلام شريعة كاملة، لا يشبه غيره، ولا يمكن له أن يستورد فكرة دون تفكيكها للاستفادة من مزاياها، لو وجدت، ونبذ مفاسدها.

الخاتمة

ما نفضِّل استخدامه للإشارة إلى الأنشطة المنظَّمة التي تقع بين الفرد والدولة، ليس منظَّمات المجتمع المدني، بل تســميات أخرى هي: "المنظَّمات الوسيطة"، أو "المنظَّمات المستقلَّة". يعود السبب في ذلك إلى أن مصطلح "مدني" حُمِّل كثيرًا من أوزار الغرب وتجربته الخاصة التي لا تلزم أحدًا آخر في هذا العالم. أمَّا في الفهم الإسلامي لكلمة مدني، فلا حساسية تجاهها، ما دام تعريفها آتيًا من الأرض، وليس مســتوردًا دون تدقيق. وهذا التعريف يستند إلى الطبيعة التعاقدية للعلاقات بين الناس، دون أن يلغي ذلك مجموعة الآداب الثريَّة التي ينصُّ عليها الدين الحنيف.

أمَّــا على مســتوى التطبيق، فــإن تجربة منظَّمات المجتمع المدني ليســت مشــجِّعة في بلاد المســلمين، وقد استخدمت مرارًا من أجل التدخُّل في الشــؤون الخاصَّة بها من قبل حكومات الغرب التي انخرطت في عمليات تمويل واسعة لهذه المنظَّمات. ولذلك، لا بدَّ من الحذر تجاه هذه المنظَّمات، ولا سيَّما من ناحية مداخليها، فإذا ما جرى ضمان شفافيَّة عملها، فلا بأس بها، تحت سقف القانون.

١ - انظر: محمد حسين الطباطبائي: الشيعة في الإسلام، ص.ص٤٥-٦٥.

المصادر

- جـون إهرنبرغ: المجتمع المدني -التاريخ النقدي للفكرة-، تر: علي صالح وحسـن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لا ط، ٢٠٠٨.
- علي فضل الله: الحرب العادلة في قانون النزاعات المسلحة، دار الفارابي، لا ط، ٢٠١٧.
- محمد حسين الطباطبائي: الشيعة في الإسلام، بيروت، دار الولاء، لا ط، ٢٠١٠.
- World Development Report, 1997, Worldbank.org.
- Civil Society at the United Nations report, 2004, un.org.
- Antonio Gramsci, Selections from the Prison Notebooks, New York, International Publishers, 1971.
- Alexis de Tocqueville, Democracy in America, London, Saunders and Otley, 1935.
- John Rawls, Political Liberalism, New York, Columbia University Press, 1993.
- Jürgen Habermas, The Structural Transformation of the Public Sphere: An inquiry into a Category of Bourgeois Society, MIT Press, 1989.
- Robert Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition, New Haven, Yale University Press, 1971.
- Francis Fukuyama, Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity, New York, Free press, 1995.
- Joseph Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics, New York, Public Affairs, 2004.